

كما طاراً المصطفى صل الله عليه وسلم قوله وابتاع بالرفع عطف
 على التثنية باسمه فالملفوظ المجرى بين التوكيد والاكتمال قوله من
 الاستماعية بل اهل السنة مطلقاً اذ لم يخالف فيما ذكر الا غيرهم
 من المعتزلة واما عند اهل اللغة فالشئ هو الامر مطلقاً
 موجود او معد وما قوله اي اسرار الاولي حذفت اسراراً يقول
 اي ان الشئ هو نفس الموجود لان التلاوة ليس في لفظ شئ قوله
 هو معنى الموجود واما قوله تعالى انما قولنا لشيء اذا اردنا
 ان نقوله لن يكون فيكون فمن باب تسمية الشئ بما يؤول اليه
 فهو مجاز قوله متساويان اي متجانسان في الما صدق دوليب
 المفهوم كالناطق والضاحك بخلاف المتأخرين فهم المتحد
 في المفهوم والمما صدق قوله كالاسنان والبشر والامر باعتبار
 تحققه في الخارج يقال له موجود باعتبار تحققه في نفسه
 يقال له شئ فقد علمت انهما مختلفان مفهوماً ولكن
 كلما صدق عليه انه شئ صدق عليه انه موجود واما
 متساويان والقاعاق ان المتساويين ما هو فيهما الاثبات
 بل غلط في الطرفين كما فعل الترتيب صدق قاي كلما اطلق احدهما
 على مدلول صدق عليه الاخر وكل موجود بصدق عليه شئ
 وبالعكس قوله وكل شئ اصطلاحاً قوله اي ما صدق عليه لفظ
 شئ قوله والمعدوم مطلقاً اختلف اهل الاشياء قبل وجودها
 ثابته في نفس الامر وطراء عليها الوجود فهي قد عمه والقديرة
 لم تتعلق الوجودها واطارها واطارها قبل وجودها لم يكن
 لها ثبوت في نفس الامر بل كانت معدومة وتعلقت العندرة
 بايجادها وانها قد ذهبت المعتزلة الى الاول فقالوا ان المتعاقب
 المحتملة ليست تجعل جاعل بل الحقيقة ثابته في نفسها الا
 انها مستترة كما استتار المتاع في الصدوق وهي ثابته قبل وجودها
 فتعلقت العندرة بوجودها واطارها والى الثاني ذكرها اهل
 السنة فقالوا ان المتعاقب جعل جاعل في معدومة ولا يكون
 لها قبل وجودها والثرد على المعتزلة لقوله والمعدوم مطلقاً
 ليس بشئ بخلاف المعتزلة فان المعدوم عندهم شئ لان حقيقة

المعدوم

المعدوم ثابتة في نفسها ليست معدوماً صرفاً ولا موجوداً
 صرفاً فعند ههنا في الخارج قد يجامع الوجود وقد لا يجامع
 بخلافه عند اهل السنة فان الثابت في نفسه موجود في الخارج على
 التحقيق من نفي الاحوال قوله يمكننا ان او متنعاً هو نفس قوله
 مطلقاً قوله لان الوجود الازلي لقوله والمعدوم ليس بشئ وقوله
 نفس الحقيقة اي عند الاشعري والمخن كما قال الفخر الرازي
 انه زايده عليها وهو الثبوت فالوجود ليس عن الذات بل صو
 زايده عليها قوله فرجع رجعها اي نفي الوجود في الحقيقة وهو ظاهر
 على انه عينها وكذا على انه غيرهما لان الرفع الملازم من الملزوم قوله
 قوله ولا واسطة بين الموجود والمعدوم دليل لقوله ولا كانت
 في الخارج قوله وهذا الحكم اي كون المعدوم ليس بشئ الا وقوله
 فانها اي الضرورية قاضية اي حاكمة فان قلت اذا كان ضرورياً
 فكيف يستدل عليه بقوله فانها قاضية قلنت هذا تسمية لا دليل
 والضروريات قد يبينه عليها الزالة ملائع بعض الاذهان من الخفا
 وقوله فانها اي الضرورية بمعنى العقل قاضية بذلك اي بعدم
 الواسطة قوله اذ هنا كالموت فانه موجود ذهنا لا خارجاً اي
 بنا على ثبوت الوجود الذهني وهو مردود عند اهل السنة قوله
 نفي الوجود كذلك اي خارجاً اذ هنا والحاصل ان الموجودات
 لو تحط ان طرفه الخارج كان عدمه في الخارج وان لوحظ ان
 طرفه الذهن كان عدمه في الذهن قوله وفي نفس الامر اظهر
 في محل الاضمار اي وفي نفسه بقطع النظر عن اعتبار المعتمد
 ونحوه الفارض وعطف نفس الامر على الخارج من عطف
 العام على الخاص فالموجود الفرد موجود في الخارج وان لم يتجرس
 العادة برونه وله تحقق وثبوت في نفس الامر وكذا اغلبية
 من الذوات الموجودة في الخارج وينفرد الثبوت في نفس الامر
 في حاله على القول بثبوتها واما على القول بعدمها فهو من عطف
 اللازم على الملزوم واعلم ان بين الموجود في الذهن والموجود
 في الخارج محورها وخصوصاً وجهها فهي يتجسمان في ذات زايده
 الملاحظة وينفرد الموجود في الذهن في اعتقاد نبوة مسجلة